أونتراك*نشرة على الدرب*
العدد 34
أيلول/سبتمبر 2006

نشرة مركز أبحاث وتدريب المنظمات غير الحكومية الدولية (إنتراك)

المحتويات

وجهة*نظر*

بناء القدرات والدولة.....1-3

مؤتمر إنتراك حول المجتمع المدني وبناء القدرات.....4

سياسة المعونات في آسيا الوسطى بعد ثورة قرغيزيا.....5-7

قطبان منفصلان؟ تنمية المجتمع والحوكمة المحلية في يوغوسلافيا السابقة.....7-9

أخبار *بناء القدرات*

منظورات الممارسين في كونسيرن *Concern* حول بناء القدرات.....9-10

ال تريانفو؟ بناء قدرات متناسق الأجزاء في ريف الهوندوروس.....10-11

عمليات إصلاح المعونات متعددة الأطراف:
فرصة للمجتمع المدني لتناول المشاكل الحقيقية؟.....12-13

مطبوعات إنتراك.....14

دورات إنتراك التدريبية.....15

الناس في إنتراك.....15

في هذا العدد: تناقش كاستوري سن بناء قدرات المجتمع المدني والدولة في سياق تغير شكل تقديم المعونات المالية؛ وتشارلي بوكستون وآسيا ساسيكبيفا يوضحان تحديات بناء القدرات في آسيا الوسطى بعد الثورات المؤخرة؛ ويشاركنا العاملون في كونسيرن *Concern* منظوراتهم حول مسائل مهمة بشأن القدرات من أجل تخفيف الفقر؛ وتسلط بريندا ليبسون الضوء على خطة نجاح اكتشفتها محلية ولها أثر طويل الأمد والتي لا تميز نفسها على أنها عملية بناء قدرات ولكنها تطابق الصورة المثالية لبناء القدرات: ويناقش لويس كولوارت واقع بناء قدرات المجتمع المدني والدولة ضمن إطار هيكليات المعونات العالمية.

وجهة نظر

بناء القدرات والدولة

"بناء قدرات حقيقية يتضمن القدرة على المحافظة على تفاعل دينامي ومنتج بين القادة والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني"

كثيراً ما كان خطاب بناء القدرات المتغير منقاداً وراء احتياجات الجهات المانحة بدلاً من قيامه على أساس احتياجات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. وهناك قلق متنامٍ بأنه على الرغم من خطاب العلاقات المتكافئة خلال العقد الماضي، فإنّ التطبيق يكذّب هذا الخطاب حيث لا تزال الجهات المانحة تملي وجهة نظرها بخصوص نوع القدرات التي يجب دعمها وكيفية حدوث هذا الدعم.

ويستطلع هذا العدد من أونتراك بعض المعضلات المرتبطة ببرامج بناء القدرات في السنوات الأخيرة في سياق مساندة الموازنة العامة والشكل الجديد للمعونات المالية.

وقد تأثرت الأفكار القائمة حول القدرات وبنائها بتغيرات كبيرة طرأت على الفكر الإنمائي منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من أنّ الموضوع يتسم بالتعقيد حيث تؤثر التغيرات في السياق على الطريقة المتبعة لبناء القدرات، إلا أنّه كانت هناك محاولات لوضع معايير أساسية للممارسة الجيدة خاصة فيما يتعلق بالشراكات. فهناك اهتمام متزايد على سبيل المثال فيما يتعلق بضمان أنّ عمليات بناء القدرات ما بين الشمال والجنوب قائمة على الملكية المحلية للبرامج وعلى شراكات حقيقية بين الجهات المانحة والمتلقين للمساعدات.

وقد ظهرت هذه الأفكار نتيجة للوعي بما قد يوقع به العمل ذو الاتجاه الواحد من شَرَك والوعي بفشل البرامج الإنمائية الرسمية في خلق تعاون مستديم. وبالتالي، كان هناك تحول تدريجي من الأشكال القديمة لبناء القدرات والتي شددت على بناء القدرات الفنية الفردية، إلى أشكال تشدد على نهج تنموي يعطي الأولوية للعلاقة التي تربط بين بناء القدرات والبيئة المحيطة[1].

ويشدد النهج الحالي للجهات المانحة (من خلال إعلان باريس) على الحاجة لتعزيز الدولة ومؤسساتها، بعد عقدين من تحجيمٍ للقطاع العام وذلك من خلال السياسات النيوليبرالية. وكان تركيز بناء القدرات أثناء هذه الفترة على المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وتم تحقيق الكثير خلال تلك الفترة ليس فقط من حيث اشتمالها على برامج إنمائية بل أيضاً من حيث تعزيز المجتمع المدني بحيث يخدم كقناة لتوزيع الموارد العامة ويعكس أصوات المجتمعات المهمشة.

ويبدو أن هذا التحول مؤخراً في سياسة الجهات المانحة – العودة إلى دعم مؤسسات الدولة – كان نتيجة لعدم الاطمئنان بشأن تنفيذ المبادرات الرئيسة مثل الأهداف الإنمائية للألفية أو هيئة الامم المتحدة لافريقيا Commission for Africa[2].

---

[1] المرجع: Milen Anneli (2001), *What do we know about capacity building?* WHO Department of Health Service Provision. Geneva: World Health Organisation.

[2] المرجع: Teskey, G. (2005), Capacity Development and State Building. London: DFID Governance and Social Development Group.

وكما تبين في العدد السابق من أونتراك (أونتراك 33 توافق المعونات المالية: تحديات المجتمع المدني)، فقد يبدو منطقياً توصيل تمويل الجهات المانحة من خلال الدولة من أجل زيادة "كفاية" هذا التمويل وتقليل التكاليف الإجرائية. مع هذا، فهناك قلق متنامٍ من قبل بعض المنظمات غير الحكومية بأن هذا التغير الكبير في سياسة الجهات المانحة لم يدرس جيداً من حيث تأثيره على مسائل مثل الحوكمة والمساءلة، وما إذا كانت الدول قادرة على تنفيذ برامج إنمائية دون الانخراط الفاعل من قبل المجتمع المدني.

ولدى التحول في السياسات أيضاً تبعات بالنسبة لبناء القدرات. فإذا ركز المرء فقط على مسائل بناء القدرات المؤسساتية، يصبح من الواضح أن التراث النيوليبرالي المتمثل باستثناء الجهات المانحة مؤسسات الدولة من دعمها قد أضعف معظم مؤسسات القطاع العام وتركها أحياناً تعاني من اختلال وظيفي. والسياسة الحالية التي تسير في اتجاه معاكس لهذه النزعة من خلال إشباع القطاع العام المضعف بتمويل من الجهات المانحة تترك مجالاً مفتوحاً لإضعاف مسألة المساءلة وتشجع وجود نظام حكم سيء. وقد يرى البعض أنّ الجهات المانحة قد طورت إحساساً جماعياً يتمثل بقلّة التبصر من الممكن أن يؤدي إلى عودة أيام الاتكالية التي لا تؤدي إلى تنمية مستديمة وعودة أجندة إنمائية تسيّرها الجهات المانحة.

وهناك البعض ممن قد يرون أنّ أجندة الجهات المانحة كانت *دائماً* مكيفة بحيث تدعم استمرار الوضع الراهن. وكما تبين بعض مقالات هذا العدد من أونتراك، فإنّ عدداً قليلاً من مبادرات هذا العصر الرئيسة المتعلقة بسياسات الجهات المانحة قد سمحت بأي شكل من أشكال الاستقلال، مع أنها تعطي انطباعاً بأنها تفعل غير ذلك (Callewaert). وحقيقة أن الجهات المانحة قد أصبحت فجأة شديدة التوق لخلق "دول" فعالة ومستقلة ورحبة الصدر، إنما هي في الواقع جزء من عملية كذب جماعية، ونحن، كمنظمات غير حكومية، ربما يجب علينا أن لا نخدع أنفسنا.

وإذا ما حاول المرء على سبيل المثال تفحص بعض المواضيع الرئيسة الخاصة بأجندة الإصلاح مثل حسن الحوكمة أو المساءلة والمبادرات التي وضعت لتدعمها لاكتشف بسرعة أنّ هذه المواضيع لا تنسجم مع الخطاب السائد (الترويج للسوق وقطاع الشركات) وبالتالي فإنّ *معظم* الإجراءات المتبعة لتعزيز القدرات إنما هي في الحقيقة موجهة نحو هذا الخطاب.

وإذا ما عُرّف حسن الحوكمة بأنه ضمان للمصالح السياسية والاقتصادية لكل المجتمع بدلاً من اقتصار الفائدة على مجموعة منتقاة من الأفراد، لا يحتاج المرء إلا أن ينظر إلى مبادرات تقودها الجهات المانحة والدولة مثل برامج التكييف الهيكلي[3] ومؤخراً وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء[4] (أنظر أونتراك عدد 32) ليرى أنّ حسن الحوكمة الموجه من قبل ما يصفه Callewaert ب"الدولة البرجوازية" قد فشل فشلاً وعلى نحو مزرٍ أيضاً. ويسلط هذا الضوء على أهمية المصطلحات – بالنسبة للعديد من الجهات المانحة المحورية كالبنك الدولي فإنّ كل أبعاد وضع البرامج الإنمائية وحسن الحوكمة تعني "إدارة اقتصادية سليمة"[5].

وبناء على هذا فإن تعريف "سوء الحوكمة" يترجم على أنه سوء الممارسات المالية وعدم كفاية إعادة الهيكلة الاقتصادية. وفي هذا السياق، اعتُبر حسن الحوكمة نهجاً يتجه تنفيذه من أعلى إلى

[3] ملاحظة من المترجم: برامج التكييف الهيكلي باللغة الانجليزية Structural Adjustment Programmes وقد يشار إليها في بعض المطبوعات العربية من خلال مصطلح "برامج التعديل الهيكلي أو البنيوي"

[4] ملاحظة من المترجم: تعرف أيضاً بأوراق أو وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وبالانجليزية Poverty Reduction Strategy Papers

[5] المرجع: Australian Council for International Development (ACFID) (2005), Good Governance Development Reference Programmes

أسفل أو عادة ما كانت تقوده الجهات المانحة من أجل إصلاح القطاع العام، وذلك على حساب إقصاء القطاع الاجتماعي واحتياجات واهتمامات المجتمعات الفقيرة والمهمشة والتي تشكل عادةً الشريحة الأكبر من السكان في البلدان النامية.

وفي الحقيقة، فقد كان يأتي تعريف السياسات الإنمائية للعقدين الماضيين معظم الوقت من منظور اقتصادي، وكجزء أساسي من الأجندة النيوليبرالية الأكبر روجت هذه السياسات لخصخصة ذات نطاق واسع للخدمات الأساسية وضمنت الإذعان. إن مسائل مثل إعادة توزيع الموارد ومساءلة الحكومات أمام الفقراء والمهمشين الذين عادةً ما يتم إبرازهم في خطاب جعل الفقر تاريخاً، تبدو قد أسقطت من هذه الأجندة مرة ثانية. وسيكون لهذا تبعات كبيرة بالنسبة لنوع بناء القدرات الذي سيتم تنفيذه.

من المهم بالنسبة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أن تتمكن من قراءة ما بين السطور. فقد يبدو بناء القدرات كما هو معرف من خلال إعلان باريس و تبدو الخطط التي يتم تنفيذها حالياً من قبل الجهات المانحة الرئيسة أمراً عقلانياً على السطح، ولكن من المرجح أن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعاني من مجاعة التمويل سوف ترغم على تنفيذ سياسات غير منصفة وقمعية.

ومن أجل منع هذا، هناك حاجة إلى إعادة تعريف الحوكمة والمساءلة بحيث يقوم بوضع التعريف الفقراء ومن أجل الفقراء في العالم، في كل من الشمال والجنوب.

كاستوري سن
مديرة الأبحاث، إنترك
البريد الإلكتروني: ksen@intrac.org

***

مؤتمر إنتراك حول المجتمع المدني وبناء القدرات
التغيّرات والتحديات وتخطيط المستقبل

11 – 13 كانون الأول/ديسمبر 2006، أكسفورد، المملكة المتحدة

سوف يقيم إنتراك مؤتمراً دولياً كبيراً حول موضوع تغير البيئة بالنسبة لبناء قدرات المجتمع المدني.

ست سنوات مرّت على بداية الألفية الجديدة يبدو فيها العالم مكاناً مختلفاً عما كان عليه في الأيام الأخيرة من القرن العشرين. فبالنسبة للمنخرطين في بناء القدرات فهم يشعرون بهذه التغيّرات كلما ازدادت الضغوطات من أجل الامتثال لقواعد صناعة المعونات. وتتقلص مساحة المعارضة والاستكشاف والتجربة كلما قوت قبضة أجندتي توافق المعونات المالية وفعالية المعونات.

ويعتقد إنتراك أن الوقت قد حان من أجل جمع الذين يروجون لقواعد المعونات الجديدة مع الآخرين الملتزمين بتعزيز المجتمع المدني من خلال تنمية القدرات المعرفة ذاتياً.

وسوف يستطلع المؤتمر بعض المسائل التالية:

- النماذج المتغيرة في سيناريو المعونات وزيادة التركيز على الدولة بدلاً من المجتمع المدني.
- العوامل الممكّنة والعوائق بالنسبة لممارسة بناء قدرات تتسم بالجودة والتي تحافظ بدورها على رؤية لتنمية اجتماعية منصفة بينما تعمل على أرض طينية تشوبها العولمة وتتسع فيها رقعة عدم التساوي.
- الطريقة التي تقوم بها قواعد المعونات على نحو متزايد بإحباط جهود المجتمع المدني التي تهدف إلى ضمان وجود عملية بناء قدرات يقودها طلب المجتمع المدني والتي تأخذ بعين الاعتبار السياق والدينامية الموجودة.
- الحاجة إلى تخطيط المستقبل من أجل بناء القدرات والمضي قدماً مجتمعين مزودين بالقوة والوعي بشأن أشكال المعونات المتغيرة بسرعة.

وسوف يشكل المشاركون خليطاً عالمياً من المدعوين من ممثلي المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية الدولية والاتحادات والمؤسسات والعاملين في مجال بناء القدرات والأكاديميين/الباحثين.

ولمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال بمنسقة المؤتمرات زوي ويلكنسون:
zwilkinson@intrac.org

***

سياسة المعونات في آسيا الوسطى بعد ثورة قرغيزيا

تظهر دراسة قام بها إنتراك بداية عام 2006 حول قيادات المجتمع المدني في قرغيزيا أن هناك جهوداً مستمرة من قبل القيادات على كل المستويات للعمل مع السلطات. ويعود بعض هذا الأمر إلى التقاليد – التصور بأن الدولة سوف أو يجب عليها أن تجد حلاً للمشاكل الاجتماعية – أما البعض الآخر فيعود للبراغماتية. "إنّ العمل مع الحكومات صعب، ولكننا لا نملك خياراً آخر"، قال أحد الذين قوبلوا والذي تحاول منظمته تحسين آلية وضع السياسات العامة. وبالفعل، يشكل تحقيق تشبيك فعال عبر الحدود القطاعية تحدياً من التحديات الرئيسة التي تواجه قيادات منظمات المجتمع المدني في آسيا الوسطى اليوم.

إنّ ثورة آذار/مارس 2005 في قرغيزيا قد وفرت فرصة فريدة للتأثير على أعلى مستويات السياسة. فعلى سبيل المثال، بعد الانخراط الفاعل في الحملة من أجل انتخابات برلمانية ورئاسية عادلة عام 2005، أصبحت آسِيا ساسيكبيفا، مديرة منظمة غير حكومية تدعى NGO Centre Interbilim، تشارك في رئاسة اللجنة وتبنت تغييرات في الدستور الوطني وأصبحت لاعباً رئيساً في الائتلاف الداعي إلى تغييرات في النظام السياسي. وهي تدعي بأنّ: "مجموعات المجتمع المدني تعتقد أنّ قرغيزيا تحتاج إلى توسيع المساحة السياسية لجميع شرائح السكان. ويجب على منظمات المجتمع المدني أن تتخذ دوراً مباشراً في صنع القرار، وبالتالي إنّه من الحيوي أن يكون هناك أشخاص في الحياة السياسية ممن يفهمون مبادئ الديمقراطية ويعلمون كيفية الاستماع للناس".

لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني في قرغيزيا على نحو متنامٍ ناقدةً للطريقة التي توجّه من خلالها المعونات عن طريق الدولة، كما في حالة وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء الوطنية. وقد سلطت دراسات متتالية لإنتراك الضوء ليس فقط على بعد الجهات المانحة عن المجتمع المدني، بل أيضاً على فشل مؤسسات الدولة في التوصل لقرارات مفيدة من خلال عملية تشاور حول وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، أو فشلها في إعطاء دور حقيقي للمجتمع المدني في عملية التنفيذ أو متابعة النتائج (أنظر مقال آدمز في أونتراك 32)[6].

إنّ الوضع بالنسبة لمشاورة المجتمع المدني خلال المرحلة الثانية من وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء بالكاد تحسّن، على الرغم من بعض المكاسب التي تلت آذار/مارس 2005 (فقد ازداد على نحو كبير مثلاً مستوى تغطية التلفاز وعرضه لمناظرات حول مسائل ذات اهتمام عام). ويعترف ممثلو الجهات المانحة بأنّه نظراً للاضطرابات السياسية العام الماضي، تقريباً لم يكن هنالك أية مناقشات عامة حول المرحلة التالية من وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء في عام 2005. في الحقيقة، لقد وصل استياء كل من الحكومة والمجتمع المدني مستوى بحيث أصبح النقاش الرئيس بين الخبراء حول ما إذا كان يجب أن تركز الاستراتيجية الجديدة على موضوع تخفيف الفقر على الإطلاق. ففي ربيع 2006، وقف عدد من المنظمات غير الحكومية المؤثرة وقفة قوية ضد المقترح الذي قدمه البنك الدولي لقرغيزيا من أجل تطبيق البرنامج الخاص بحالة

---

[6] تمت تغطية هذه المسائل في عدد من مطبوعات برنامج آسيا الوسطى التابع لإنتراك، نذكر منها *تنمية المجتمع المدني في آسيا الوسطى* (Giffen, J. and Earle, L. (2005) *The Development of Civil Society in Central Asia*) و *من المستفيد؟ متابعة وتقييم برامج التنمية في آسيا الوسطى* (Buxton, C. (2004) *Who Benefits? The Monitoring and Evaluation of Development Programmes in Central Asia*) ومؤتمر برنامج إنتراك لآسيا الوسطى 2003 ICAP Regional Conference) وتعزيز المنظمات القائمة على المجتمع من أجل استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء في تقرير إنترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ('Strengthening CBOs for Poverty Reduction Strategies' (Buxton, C. (2004)

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC[7]، وكانت حجتها بأنّ هذا سوف يعني جيلاً إضافياً من مديونية إضافية وفقداناً للسيادة. وقد انتقد المكتب الوطني لحقوق الإنسان سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الموضوعة على مستويات أعلى ومن ثم تفرض على المستويات الأخرى (من-أعلى-إلى-أسفل) والتي تبناها الرئيس السابق، ويجادل المكتب الوطني بأنّ هذه السياسات النيوليبرالية، التي تدفع نحو الخصخصة وفرض رسوم على الخدمات العامة، تفعل القليل من أجل تحفيز عملية خلق فرص عمل، وبهذا هي لا تعكس طموح الفقراء في قرغيزيا ولا أهداف التنمية المستديمة. وقليلة هي منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي كانت صاخبة في توجيه انتقاداتها.

لقد عمل إنتراك مع غيره من المنظمات غير الحكومية الدولية جاهداً من خلال مشاريع وبرامج في مجال بناء القدرات من أجل تمكين المجتمعات. ووضعت جهود متعددة في تنفيذ "تنمية يقودها المجتمع" و"شبكة تمكين المجتمع" في قرغيزيا وطاجكستان وأوزبكستان. ومع هذا، يقترح تقرير تقييم هذه الشبكات أنّ نجاحها ممكن فقط عندما تكون المنظمات القائمة على المجتمع والمنظمات غير الحكومية قد حققت زخمها واستقلالها[8].

وبشكل عام، تدعم المنظمات غير الحكومية الدولية في المنطقة اتخاذ الدولة دوراً أكبر في البرامج الدولية. ففي طاجكستان، يعلق مدير برنامج دعم تنمية مجتمعات الجبل MSDSP[9] الذي افتتح بدوره برنامجاً جديداً يربط بين شبكته الخاصة بمنظمات القرى والحكومة المحلية: "لأول مرة تقدم السلطات مساهمات مالية لكل مشروع نقيمه؛ أي أن هناك انخراطاً أكبر من قبل الدولة." وأعطى منسق البرامج في آكتد ACTED في دنشانبي سبباً لهذا: "نحن لا نستطيع أن ندير نظامين متوازيين ببساطة إلى ما لا نهاية. إنّ عملنا في التثقيف الصحي يجب أن تتولى زمامه الحكومة يوماً ما – لا يمكنهم الاعتماد للأبد على جهات أخرى لتقديم هذه الخدمات."[10]

ويأتي تنسيق وتوافق المعونات ببعض الفوائد: التشديد الأولي على إقامة مؤسسات حكومية جديدة انتُقِد من قبل العديد، والتشديد على الحاجة لزيادة قدرات (ورواتب) موظفي الحكومة قوبل بموافقة واسعة. ولكن من ناحية أخرى، تُعادَل هذه الفوائد عندما يشكل"نهوض" مشاريع التمكين صغيرة النطاق والناجحة بحيث تصبح برامج وطنية كبيرة مخاطرة بأن تصبح بيروقراطية وتفقد السيطرة المحلية. بالإضافة إلى هذا، لم تنخفض مستويات الفقر في طاجكستان وقرغيزيا كما كان مصرحاً بأنه ممكن.

وهناك فهم قليل لطبيعة الدول الجديدة في آسيا الوسطى. فخلال التسعينيات من القرن الماضي شدد المعلقون الخارجيون على الطبيعة "الفاشستية" للأنظمة في عهد الاتحاد السوفييتي السابق، بينما حاولت برامج المعونات النيوليبرالية تفكيكها. وعلى الرغم من أنّ الرؤساء والأنظمة قد حاولوا أن يكونوا أقوياء إلا أن الحرب الأهلية في طاجكستان والثورة في قرغيزيا أظهرتا الهشاشة المستمرة لهذه الدول. وفي أوزبكستان نظامُ أكثر تشدداً يكافح مع نفس مشاكل الفقر، بالإضافة إلى نمو حركة من الأصولية الإسلامية.

---

[7] المرجع: HIPC: Highly Indebted Poor Countries. Statement by NGO Association and NGO Citizens Against Corruption, *Respublika*, June 2006

[8] أنظر: Forrester, S. (2005) *CEN Internal Evaluation Kyrgyzstan* (Oxford, INTRAC) و Asia Undeland for World Bank (2004) *CEN Evaluation Tajikistan and Uzbekistan.*

[9] MSDSP هي اختصار ل (Mountain Societies Development Support Programme)، وهو برنامج تموله مؤسسة آغا خان ويشغل أكثر من 2000 موظف ويمثل أكبر منظمة غير حكومية في طاجكستان

[10] مقابلة مع برنامج دعم تنمية مجتمعات الجبل MSDSP وبوب دين من ACTED، قام بها المؤلف في دنشانبي، حزيران/يونيو 2006

وفي أيار/مايو 2005، أدّت الثورة الأنديجانية إلى خسارة كبيرة في الأرواح. ومن آثارها كان طرد الولايات المتحدة من قواعدها العسكرية في أوزبكستان وإغلاق العديد من برامج المجتمع المدني الممولة خارجياً. بالنسبة للمؤسسات مثل إنتراك التي حاولت بناء منظمات المجتمع المدني في أوزبكستان وكان بإمكانها أن ترى بنفسها كيف حاول قياديو هذه المنظمات العمل مع كل من المجتمعات التقليدية والحكومة المحلية، كانت هذه لحظة حزينة. فتقسيم آسيا الوسطى إلى ممولة وغير ممولة؛ أو منحازة إلى أمريكا أو روسيا لا يساعد، حيث يمكن فقط للتعاون الإقليمي الجيد أن يؤدي إلى الرخاء – ومرة أخرى يضع هذا سطراً تحت عدم المساواة التي تتسم بها فترة التحول. ففي غضون 15 سنة، رأت هذه المنطقة انقسامات جديدة كبيرة ما بين الأغنياء والفقراء، إلى درجة أنّ البعض عُرِض عليه عضوية الاتحاد الأوروبي والبعض الآخر حالة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

كتبه تشارلز بوكستون وآسيا ساسيكبيفا
متخصص أول ببناء القدرات، إنتراك
مديرة مركز إنتربيليم Center Interibilim
البريد الإلكتروني: cbuxton@intrac.org
ccpub@infotel.kg

***

قطبان منفصلان؟ تنمية المجتمع والحوكمة المحلية في يوغوسلافيا السابقة

منذ أن مرّت الدول الجديدة التي ظهرت بعد الانقسام الدموي ليوغوسلافيا السابقة مرحلة إعادة البناء ما بعد الحرب، توجه انتباه الجهات المانحة الدولية نحو تحفيز الجهود المحلية من أجل تحقيق أهداف إنمائية طويلة الأمد. وتركز هذه الجهود على إصلاح مؤسسات الدولة لتحقيق اللامركزية في الحكم، وعلى ترويج النهج القائم على حقوق الإنسان للإدارة العامة، بالإضافة إلى بناء القدرات من أجل تخطيط اقتصادي طويل الأمد شامل. وأعيد تعريف الدعم للمجتمع المدني وتوجيهه نحو المبادرات التي تهدف إلى تحسين التفاعل بين المواطنين والمؤسسات الحكومية.

وتستمر المنظمات غير الحكومية وخاصة تلك التي ترغب بالعمل على الصعيد الوطني بجذبها لدعم الجهات المانحة للنشاطات التي تهدف إلى التأثير على أداء الحكومة مثل المناصرة وحوار السياسات ومتابعتها وبناء العلاقات المؤسساتية – الشبكات والشراكات والائتلافات. أما على مستوى البلديات والأحياء، وجهت الجهات المانحة على نحو متزايد دعمها للمبادرات التي تشجع تعبئة أوسع وغير رسمية لأعضاء المجتمع المحلي من خلال إقامة منظمات قائمة على المجتمع.

ونتيجة لذلك يقل الدعم المقدم للمنظمات غير الحكومية المهنية التي تدير مشاريع لتقديم الخدمات. وتتمثل النزعة الآن بتخصيص الموارد للمساعدات ذات التوجه العملياتي من أجل مساعدة المجتمعات المحلية على تحديد مشاكلها والتعبير عنها ووضع حلول لها والتنظيم والمناصرة بفعالية من أجل أن يكون هنالك عمل ما على مستوى البلديات. وبشكل رئيسي، يتم تنفيذ هذا العمل من قبل منظمات غير حكومية دولية ووكالات إنمائية دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وذلك في إطار أوسع يتضمن برامج تهدف إلى تعزيز الحوكمة المحلية أو تشجيع عودة مجتمع اللاجئين المستديمة. ويظهر عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية كلاعبين أساسيين في تشجيع تعبئة وتنمية المجتمع المحلي في المنطقة.

وإحدى أكثر المنهجيات المستخدمة شيوعاً والمستمدة من النموذج اليوغوسلافي السابق الخاص بتمثيل المجموعات الشعبية من خلال الكوميون هو تأسيس مجالس مجتمعية في القرى والأحياء والتي يتم اختيار أعضائها من قبل السكان المحليين من خلال عمليات تشاركية. ويعطى أعضاء المجالس تدريباً ويتم توسيط مبدئي بينهم وبين السلطات المحلية دعماً للجهود الرامية إلى التخطيط المجتمعي وتحسين الحصول على خدمات البلدية. وسعت منظمات غير حكومية دولية أخرى إلى تشجيع استخدام مجموعات داخل المؤسسات المحلية بهدف التأثير على المدراء أو أقسام البلديات. وتتضمن هذه المجموعات لجان صحة المواطن وجمعيات الأهالي والمدرسين ومبادرات تتضمن المواطنين والشرطة وموظفي الدولة المدنيين من أجل تحسين السلامة العامة. وإحدى التقنيات المتطورة المستخدمة من قبل برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين UNV في البوسنة والهرسك استجابة لمشكلة تهميش الشباب ومصالحهم كانت تيسير منتديات للشباب على مستوى البلديات من أجل تبادل الأفكار لخلق آليات من أجل وضع سياسة خاصة بالشباب.

والحصول على استجابة أكبر من قبل الحكومة من خلال عملية اتصال وتعاون أكبر بين البلديات والمواطنين مهمةٌ عسيرة في المجتمعات التي لا يزال الناس فيها يكافحون بسبب الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والعاطفية الناجمة عن كفاح قومي مرير. وتفتقر سلطاتهم البلدية عادةً للقدرات الإدارية الأساسية وتبقى في الواقع سلطة صنع القرار متركزة في أيدي القلة من النخبة (القومية).

ويقترح تقرير تقييم نصف سنوي لمشروع تنمية مجتمع تقوم به منظمة غير حكومية إيطالية تدعى اللجنة الدولية لتنمية الشعوب CISP في تسع بلديات في البوسنة والهرسك أنّه على الرغم من أنّ تيسير اجتماعات للمجتمع المحلي يخلق فرصاً من أجل تمكين المجموعات الشعبية إلا أنه لا يكفي وحده لتحسين التفاعل بين المواطنين والسلطات البلدية. ومن ناحية أخرى، تحولت مجالس القرى التي تلقت عمليات تيسير وتدريبات فنية دورية إلى هيئة فعالة لتحديد الاحتياجات الجماعية ووضع خطط عمل من أجل تحسين المجتمع المحلي. وبينما يبقى من الصعب جداً التغلب على الترسبات من اللامبالاة بين المواطنين وتحفيزهم للمشاركة دورياً في الاجتماعات والمناسبات، فإنّ هناك اعتراف واسع بشرعية وتمثيل هذه المجالس المنتخبة. وعادةً ما تكون مجالس القرى ناجحة أيضاً في تعبئة موارد المجتمع المحلي من أجل مشاريع مساعدة الذات، وقد شُجِّعت من خلال التدريبات والتعليم لأن تلجأ للبلديات من أجل الدعم في حل مشاكل المجتمع المحلي.

ولكن لم يترجم ازدياد الاتصال بين المجتمع المحلي والبلديات إلى تحسن في الحوكمة من حيث تخصيص عادل للموارد وتخطيط من قبل البلدية يستجيب للاحتياجات وتقديم أحسن للخدمات. روح خدمات عامة ضعيفة بين موظفي البلديات وافتقار لتقييم للاحتياجات والتخطيط التنموي على مستوى البلدية وتركيز سياسي على المستوى الوطني، كل هذا يصطف ضد حدوث تعاون حقيقي بين المواطنين والسلطات المحلية. وعلى الأخص، فإنّ البلديات لا تمتلك آليات لتشجيع المشاركة العامة وهي نادراً ما تتشاور مباشرةً مع المجتمعات المحلية وتميل سلطة صنع القرار إلى كونها تتركز في شخص رئيس البلدية. وطرق تعامل المجتمعات المحلية مع السلطات المحلية تختلف حسب الحالة دون الإشارة إلى تخطيط أوسع وأطول أمداً للخدمات البلدية. ويشجع هذا بدوره تنافس غير لائق بين القرى ومجموعات المصالح وبالتالي يعزز الثقافة السائدة المتمثلة بفوز الحلفاء السياسيين والقوميين ويعمق إحساس التهميش بين مجتمعات الأقليات. بالإضافة إلى هذا، فإنّ الموظفين المدنيين في البلديات عادةً ما يفتقرون إلى المهارات الإدارية وهم إما غير مبلغين على نحو كاف بأدوارهم أو لا يفهمونها. ومعنويات العديد منهم ضعيفة بسبب الافتقار إلى

التمويل وهم مقتنعون بأنّ البلديات تملك النفوذ لتغيير الأشياء. ومما يثير الاهتمام أن في معظم مواقع المشاريع تقوم منظمات إنمائية أخرى وجهات مانحة بنشاطات خاصة ببناء القدرات مباشرة مع السلطات البلدية من أجل تعزيز الحوكمة المحلية.

إنّ قيمة المنهجيات القائمة على المجتمع للتنمية المحلية وتعزيز الحوكمة محدودة في البيئة التي لا تكون فيها الحكومة ذات مقدرات جيدة ولا يكون فيها عقاب فعال ضد الاستخدام الفاسد للنفوذ. ويكمن التحدي مستقبلاً في بناء هيكليات وقدرات البلديات لتشجيع المشاركة العامة يوازيها وينسق معها بناء لقدرات المجتمعات المحلية.

كتبه بيل ستيرلاند
مستشار مستقل
البريد الإلكتروني: bill@sterland.biz

***

أخبار *بناء القدرات*

منظورات الممارسين في كونسيرن *Concern* حول بناء القدرات

يُنظر للمنظمات غير الحكومية الدولية، ربما على نحو مغلوط، على أنها تتجه بعيداً عن دعم المجموعات الشعبية نحو تركيز أكبر على إنجازات خاصة بالسياسات من أجل الفقراء. وكونسيرن أيضاً تتحرك أكثر نحو العمل الاستراتيجي ولكن نحن نظن أن الانخراط في العمل على الأرض يجب أن يظل جزءاً رئيساً من دورنا في التنمية.

ويبقى بناء قدرات المنظمات المحلية الذي يدفع نحو تنمية بقيادة مدنية عنصراً أساسياً في استراتيجيتنا العامة عندما نطور شراكات مع المؤسسات على جميع المستويات – من المستوى الأصغر إلى العالمي. ويمكن أن تلخص الدروس والنزعات التي لاحظناها في مجال بناء القدرات التطبيقي خلال السنوات الأخيرة تحت ثلاثة عناوين عريضة:

تركيز بناء القدرات

1) يبدو أن بناء القدرات أصبح يتجه على نحو متزايد نحو "الإدارة" والتطوير التنظيمي، وبعيداً عن النهج الإنمائي الذي يركز على التغير الايجابي في حياة الناس الفقراء. وعلينا أن لا نفقد الرؤية فيما يخص النهاية التي نحاول أن نصل إليها: تخفيف الفقر.
2) بينما تحدث عملية التعلم على نحو مستمر، يبدو أن التعلم حول عمليات الإدارة يعطى أولية على حساب التعلم عما فعلياً يحسن حياة الناس الفقراء.
3) إن قواعدنا المنظماتية الداخلية أحياناً بجوهرها مثبطة للقدرات – حيث تمنع موظفينا المحليين من المساهمة بمنظوراتهم الغنية والمناسبة أو المتحدية ثقافياً.

الربط ما بين المجتمع المدني والحكومة

1) نحن بحاجة لتحديد الجزء الذي نعنيه من "الحكومة". فنحن نميل إلى وضع عناصر عديدة مختلفة من الدولة مع بعضها – الموظفون المدنيون والخدمات التقنية والسياسيون والمجالس المحلية – دون أن نحلل ما أفضل طريقة يمكن من خلالها تنمية القدرات المختلفة ذات المستويات المختلفة. من خلال فهم أفضل للحكومة يمكننا العمل لتحسين تفاعل المجتمع المدني والدولة بالاتجاهين. ومكون أساسي لبناء القدرات هو ربط المؤسسات من أجل المصلحة المتبادلة والعامة.
2) هناك حاجة لأن تعمل مؤسسات الحكومة والمجتمع المدني سوياً على تحليل الأسباب الكامنة وراء الفقر. أما حالياً، فتحليل منفصل يؤدي إلى عقليات منفصلة وعمليتا تخطيط ومناصرة منفصلتان ولا يبني الثقة المتبادلة.

صورة المجتمع المدني

1) ينظر عادةً للمجتمع المدني على أنه مجموعة من منظمات منفردة بدلاً من اعتباره مساحة أوسع للمواطنين (خاصة الأفقر منهم) لمناقشة احتياجاتهم الإنمائية والعمل على ربطها مع احتياجات الأمة. بالإضافة إلى هذا، فإنّ دعم المنظمات غير الحكومية الدولية للمنظمات غير الحكومية المحلية كثيراً ما يقوض من دورها المهم المتمثل في "تيسير عملية تنمية الفقراء". ويبدو أننا ندفع بالمنظمات غير الحكومية المحلية إلى تقديم خدمات بدلاً من الربط ما بين الناس الفقراء والخدمات الموجودة.
2) إن التركيز الناشئ على العلاقات ما بين العام والخاص في تقديم الخدمات قد يستفيد من الفكر الكامن وراء نموذج "الشراكة الاجتماعية" الايرلندي، حيث يرغم أصحاب المصلحة الرئيسين من المؤسسات (الحكومة مع اتحادات التجارة وأصحاب العمل والمنظمات الزراعية والقطاع التطوعي) على التفاوض سوياً من أجل ايجاد طرق للمضي قدماً تجلب الفائدة المتبادلة عليهم. وهنا، يصبح هناك حاجة لانخراط المؤسسات التي تعتبر فعلياً "اتحادات للفقراء"، ويتطلب هذا عملاً كثيراً لدعم هذه المؤسسات، خاصة في أفريقيا.

وملخص هذا، لقد كان بناء القدرات من قبلنا بطبيعته وسيلياً ولم يكن يشجع دائماً تحليلاً أعمق لأدوار الفاعلين المحليين المتعددين وبيئتهم.

كونيل فولي ويوكو يونيدا وبراشانت فيرما وموار أوسيليفان
مستشارون في بناء القدرات والشراكات،
كونسيرن وورلد وايد (Concern Worldwide)
البريد الإلكتروني: connell.foley@concern.net

***

ال تريانفو[11]؟ بناء قدرات متناسق الأجزاء في ريف الهوندا روس

بدأ هذا قبل أكثر من ثلاثين عاماً في عشرين مجتمع محلي ريفي في جنوب الهوندا روس. والناس المعنيون لم يكونوا جزءاً من سلسلة تقديم المعونات. لم يكن هناك أية منظمات غير حكومية

[11] ملاحظة من المترجم: El Triunfo بالاسبانية تعني النجاح

محلية أو دولية أو جهات مانحة داعمة تسعى لتثبت نفسها من خلال أهداف تتحقق أو مشاريع أو برامج تدار بفعالية.

ميسرو الجلسات الذين كرسوا أنفسهم لتحليل التجربة المعاشة من قبل المشاركين لم يسمعوا بمصفوفة إطار العمل المنطقي. ولم يكن هناك أية توقعات أنه بعد سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات من بداية تنفيذ مبادرة بناء قيادة محلية ستظهر هذه نتائجها على شكل "نتائج يمكن قياسها تدل على تحقيقها تغيرات في سياسات الحكومة بحيث تؤدي إلى تحسين المعايير المعيشية".

بدلاً من هذا، كانت هناك أهداف تدور حول تعزيز بطئ وثابت للتوعية والتحليل في الحياة الاجتماعية والسياسية. وكان هناك تشديد على الحوار والاستكشاف وعلى بناء العلاقات ورؤية الصورة الكاملة. وكان العمل قائماً على قيم جوهرية تتمثل بالتضامن والتطوع والعمل الجماعي وكان التعبير عن هذه القيم جلياً في كل مناسبة.

والآن، بعد ثلاثة عقود وجيلين، يمكننا أن نرى آثار أقدام هذه المبادرة التي قادتها الكنيسة الشعبية بالتعاون مع "escuelas radiofonicas"[12] في ذلك الوقت. ويمكننا أن نرى ثمار مبادرة بناء قدرات المجتمع المدني ذات الإلهام (الفريري)[13]. ويمكننا أن نشهد نتائج بناء الوعي على نحو بطئ وثابت حول الأسباب الهيكلية للفقر وحول الحقوق والواجبات والقوة التي تكمن في العمل الجماعي: العمل الذي يحدده ويقوده الناس الأكثر تأثراً – المجتمعات المحلية أنفسها.

فهي هذه المجتمعات العشرون أو ما يقارب هذا التي لديها طرقا معبدة ومدارس أساسية ولجان مياه فاعلة بينما يفتقر جيرانهم لهذه البنية التحتية. وانخرطت عائلات هذه المجتمعات بفاعلية في الضغط من أجل الإصلاح الزراعي واستفادت هي من نتائج التغيير في أنظمة امتلاك الأراضي.

إن الالتزام والقيم والرؤية المتمثلة بفاعل قوي ومستقل من أجل التغيير قد انتقلت عبر الأجيال اللاحقة. وحالياً، على سبيل المثال، فإن حفيدة أحد المشاركين الأصليين هي نفسها عنصراً رئيساً في حملة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي. وهذا، لربما، يغلف جوهر تنمية المجتمع المدني المستديمة.

فماذا إذن نتعلم من هذه القصة؟ ماذا يمكننا أن نستخلص منها للتأمل بواقعنا؟ أولاً، يوجد حاجة لاستثمار أكبر في فهم وتحليل هذه القصص المتعلقة بالأثر طويل الأمد لبناء المجتمع المدني. بالإضافة إلى هذا، فإن أمر تحديد الإجابة على السؤال "بناء القدرات من أجل ماذا؟" يعود للفاعلين من المجتمع المدني أنفسهم، وقد تقودنا أجوبتهم إلى اتجاهات عديدة مختلفة وغير متوقعة. وأخيراً، علينا أن نتعلم أنه لا يمكن أو يجب على كل شيء أن يُعرّف من حيث أهداف ونتائج محددة مسبقاً وكثيراً ما توضع مركزياً، الأمر الذي ينزل من مرتبة فاعلي المجتمع المدني بجعلهم أدوات فحسب لتحقيق هذه الأهداف أو مراقبين للحكومات.

بريندا ليبسون
نائب المدير التنفيذي، إنترك
البريد الإلكتروني: blipson@intrac.org

[12] شبكة من إذاعات راديو مدرسية كانت منتشرة عبر أمريكا اللاتينية في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي والتي كرست للتعليم عن بعد وبرامج تطوير الشعور بالوعي "conscientization"

[13] باولو فريري – عالم تربوي برازيلي والتي ولدت أعماله مثل بيداغوجيا المقهورين Pedagogy of the Oppressed حركة كبيرة عبر أمريكا اللاتينية لتعليم البالغين غير الرسمي والذي ركز بدوره على ربط ارتفاع مستوى "الوعي" بالعمل الاجتماعي من أجل التغيير. وفي صميم هذا كانت عملية "conscientization" – تطوير شعور بالوعي يعتقد بامتلاكه القوة لتغيير الواقع.

***

عمليات إصلاح المعونات متعددة الأطراف: فرصة للمجتمع المدني لتناول المشاكل الحقيقية؟

كانت بداية استخدام وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء عام 1999 نتيجة لتأمل ذاتي ضمن (بعض أجزاء من) مجتمع التعاون الإنمائي. وكانت تصريحاً بعدم نجاح سياسة الاستثمار من خلال مشاريع للقطاعين العام والخاص (1965-1985) أو الفترة الأولى لعمليات التكييف الهيكلي (1985-1995) أو فترة توافق واشنطن (1985-1995) في تحقيق تخفيف عام للفقر، هذا إذا تجاوزنا عن ذكر عدم النجاح في تحقيق تنمية واسعة النطاق في العالم الثالث.

وبالفعل، ففي العديد من البلدان ازداد الفقر بطريقة أصبح فيها كما لاحظ ميشيل كامديسيس (المدير الاداري السابق لصندوق النقد الدولي) "خطراً مترسخاً": أي خطر ناتج عن النظام الذي يهدد استمرار نفسه. وكانت استجابة مجتمع التعاون من خلال 1) عملية وضع وثيقة استراتيجية التخفيض من أعداد الفقراء التي تؤكد الحاجة إلى خطة مضادة للفقر منظمة وذات تركيز على نحو واضح، و2) وعد متجدد لزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية ODA إلى 0.7 بالمئة من إجمالي الناتج القومي للبلدان المانحة (Monterry 2002) و3) إعلان باريس (Paris Declaration/DP) الذي صدر في شهر آذار/مارس 2005 والذي يهدف إلى تحسين فعالية المعونات المالية.

وبسبب مشاكل القدرات في العديد من البلدان النامية، وضعت معظم وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء للجيل الأول في المقرات الرئيسة للجهات المانحة. وقد تنافى هذا النهج مع أحد الدروس الأساسية المستوفاة من تجربة فترة التكييف الهيكلي في الثمانينيات من القرن الماضي: لا يجب أن تكون السياسات نتيجة لنهج "مقاس واحد يناسب الجميع"، ولا يجب أن تكون مفروضة من الخارج. فعلى الأمم والحكومات أن تتسلم زمام وضع سياساتها المناسبة – والوضع المثالي أن يتم وضعها محلياً. وحالياً، تصدر عملية وضع وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء الجيل الثاني من الأوراق، الأمر الذي يعطي فرصة لتقويم الأخطاء السابقة.

ونحن نعلم الآن أنّ على البلدان النامية أن تمتلك عملية وضع سياساتها الإنمائية وأنّ على الجهات المانحة التوقف عن التدخل في وضع سياسات البلدان النامية، وأن تركز بدلاً من هذا على سياسات التعاون الخاصة بها. وأصبح من المتعارف عليه أيضاً أنّ على الجهات المانحة أن تصل إلى انسجام فيما بينها بحيث يصب هذا في مصلحة تنمية الشركاء، بدلاً من التنافس فيما بينها. بالإضافة إلى هذا، يجب أن تنظم الجهات المانحة سياسات التعاون الخاصة بها بحيث تنسجم مع السياسات الإنمائية الخاصة بشركائها وأن المساعدات الإنمائية الرسمية يجب أن تمر من خلال مؤسسات هؤلاء الشركاء. ولذلك، نرى أن الملكية ownership وتوافق harmonisation والتنظيم alignment قد أصبحت ثلاثة مفاهيم جديدة وأساسية في العمل التعاوني اليوم مرسخة في النظام الخاص بإعلان باريس، والذي يثبت بدوره أن المجتمع التعاوني يحرز بعض التقدم في فهمه لمشاكل فعالية المعونات.

ومع هذا تشكل عملية تطبيق هذه النظرية على أرض الواقع مشاكل مختلفة بالنسبة لجميع الجهات. فلدى الجهات المانحة صعوبات في تكييف ممارساتها، وعلى الرغم من إنكارها لهذا فهي تتنافس فيما بينها وتستمر في استخدام المعونات كأداة لتحقيق مصالحها قصيرة الأمد.

وتكافح البلدان النامية أيضاً من أجل أن تركز على مصالح سكانها الإنمائية طويلة الأمد وعلى محاربة الفقر المنتشر على نطاق واسع.

والعديد من النظراء في عملية التنمية من البرجوازيين ممن يريدون أن يستمروا في استخدام المعونات كأداة لخدمة مصالحهم قصيرة الأمد، و بدلاً من أن يكونوا عرضة للمساءلة أمام سكانهم هم يفضلون أن يكونوا كذلك أمام الجهات المانحة ويصطفون إلى جانب المصالح قصيرة الأمد للجهات المانحة. وهؤلاء النظراء البرجوازيون لا يريدون استغلال الفرصة التي توفرها عملية وضع وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء لإحكام سياسات تكفي موضوعة محلياً. ففي العديد من الحالات في الواقع أن البنك الدولي ووزير المالية للبلاد أو وزير التخطيط هم من يقومون بوضع وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، ويفرضونها بلطف على زملائهم من الوزراء والبرلمان الوطني. ويجب أن يساهم المجتمع المدني في عملية وضع وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، ولكن نادراً ما يعطى الفرصة وفي معظم الأحيان لا يفعل أي شيء. لذلك فإن الادعاءات بأن عملية وضع وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء عملية شفافة هي كاذبة على نحو كبير.

ويقول البعض أن كل هذا جميل نظرياً ولكنه غير قابل للتفعيل على أرض الواقع حيث أن الإرادة السياسية والحوكمة والقدرة الفنية لتنفيذ الهيكليات المقصودة ليست متوفرة. فهم يرفضون وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء لأنّ "تخفيف الفقر هو فقط نهج جديد لتوافق واشنطن". هم يقولون بأنّ مسألة النسبة 0.7 بالمئة لا تتعدى كونها دعاية. وهم يصرحون بأن كلام إعلان باريس عن الملكية وتوافق وتنظيم المعونات غير واقعي عند الأخذ بعين الاعتبار السياسة الواقعية للجهات المانحة ونظرائها من المحليين. ومن الممكن أن معظم هذه الاستنتاجات صحيحة. ولكن ما هي البدائل الموجودة؟ نعم، إنّ وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء تمتد لمدة ثلاث سنوات ليست كخطة إنمائية لمدة خمس سنوات. نعم، إنّ إعلان باريس وفلسفة مساندة الموازنة التي تكمن وراءه من الممكن أن يؤدي إلى اتكالية (ذات طابع نيوكولونيالي – استعماري حديث). نعم، إنّ العلاقات الرأسمالية العالمية لا تتغير سواء بسبب وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء أو إعلان باريس.

ولكن فليكن – هل سنلتمس ملاذاً في الصحراء الجميلة أم ننتظر سقوط الحلول علينا من السماء؟ هذه الأوهام يجب أن توضع جانباً. علينا أن نعترف بأن التغيير نحو الأفضل يتطلب قوة إيديولوجية وسياسية وتقنية وعلاقة جدلية بين رؤية طويلة الأمد وطرق قصيرة الأمد. وتستطيع العملية الخاصة باستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء وإعلان باريس أن توفرا مساحة ووسيلة لبناء القدرات التقنية وتلك الخاصة بالحوكمة وربما أيضاً الإرادة السياسية. ولكن تبقى هذه احتمالية وليست ضمانة.

من الواضح أن بناء القدرات أمر ضروري في العديد من البلدان التي سياساتها المتعلقة بالميزانية وتلك التقنية مليئة بالفجوات، وأنه يجب أن تقوم ببناء القدرات مؤسسات قليلة ومنظمات المجتمع المدني التي حددت على نحو صحيح بناء القدرات كهدف لها. وقد لا يضمن هذا نتائج ايجابية، ولا هو نهج خالي من المخاطرة، ولكنه يبقى طريقة صحيحة للمضي قدماً. والبديل هو البحث عن ملاذ في زوايا السلامة المطلقة والصحة الخالية من المخاطرة – بحث غير مثمر.

لويس كولوارت، بلجيكا
البريد الإلكتروني: Louis.Callewaert@diplobel.fed.be

مطبوعات إنتراك

مساعدة السلام؟ دور المنظمات غير الحكومية في النزاع المسلح
Aiding Peace? The Role of NGOs in Armed Conflict
بقلم جوناثان غودهاند، 256 صفحة، 15.95 جنيه استرليني، الرقم المعياري الدولي (ISBN) 1-853396-32-X

دعم قدرات المنظمات على مستوى المجتمع المحلي: استطلاع للمسائل والمنهجيات ومبادئ الممارسة الجيدة
Supporting the Capacity of Organisations at Community Level: An Exploration of Issues, Methods, and Principles for Good Practice
كيتي رايت ريفوليدو، سلسلة الأوراق المتفرقة رقم 48، 8.95 جنيه استرليني

رسم التضاريس: استطلاع رصد وتقييم برامج الروما في اتحاد اوروبي موسع
Mapping the Terrain: Exploring Participatory Monitoring and Evaluation of Roma Programming in an Enlarged European Union
زوسا دو ساس كروبيفتيكي وفران دينز، سلسلة الأوراق المتفرقة رقم 47، 8.95 جنيه استرليني

تمويل الوكالات الرسمي للمنظمات غير الحكومية في سبعة بلدان: الآليات والنزعات والتبعات
Official Agency Funding of NGOs in Seven Countries: Mechanisms, Trends and Implications
بريان برات وجيري آدمز وحنا ورن، سلسلة الأوراق المتفرقة رقم 46، 8.95 جنيه استرليني

تنمية قيادات المنظمات غير الحكومية: مراجعة للأدبيات
NGO Leadership Development: A Review of the Literature
جون هيلي، ورقة براكسيس 10، 5.95 جنيه استرليني

بناء قدرات المجتمع المحلي في مجتمعات ما بعد النزاع: تجربة البوسنة والهرسك وكوسوفو
Civil Society Capacity Building in Post-Conflict Societies: The Experience of Bosnia & Herzegovina and Kosovo
بيل ستيرلاند، ورقة براكسيس 9، 5.95 جنيه استرليني

بناء القدرات التنظيمية في المجتمع المدني الإيراني: رسم تفاصيل تقدم منظمات المجتمع المدني
Building Organisational Capacity in Iranian Civil Society: Mapping the Progress of CSOs
كاثرين سكواير، ورقة براكسيس 8، 5.95 جنيه استرليني

لمزيد من المعلومات عن مطبوعات إنتراك يرجى إرسال إيميل إلى swindsor-richards@intrac.org للحصول على نسخة من قائمة مطبوعات إنتراك لعام 2006 أو يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني على www.intrac.org

***

دورات إنتراك التدريبية

بناء قدرات الشركاء – مع إقامة، أكسفورد 9-13 تشرين الأول/أكتوبر 2006 تقييم الأثر – دون إقامة، لندن 27-25 تشرين الأول/أكتوبر 2006 التعلم المنظماتي – دون إقامة، لندن 10-8 تشرين الثاني/نوفمبر 2006	التفكير الإبداعي والاستراتيجي – دون إقامة، لندن 17-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 **جديد!** المنهجيات التشاركية من أجل التنمية – دون إقامة، لندن 29 تشرين الثاني/نوفمبر – 1 كانون الأول/ديسمبر 2006
لمزيد من المعلومات والحجز يرجى الاتصال معنا من خلال البريد الإلكتروني training@intrac.org *أو* +44 (0) 1865 263040 *ويمكنكم أيضاً زيارة موقعنا الإلكتروني* www.intrac.org *لمزيد من المعلومات عن هذه الدورات التدريبية وغيرها.*	

الناس في إنتراك

لقد رحبنا بالعديد من الموظفين الجدد منذ العدد الأخير من أونتراك – على الدرب. فقد انضم كينيدي مبيفي كمسئول مالي للمساعدة في العمل الشاق الذي يقوم به فريق المالية، وحل فيل داينز محل جاكي سميث كمدير للنشر. وقد انتقلت جاكي إلى مكان آخر بعد أن أمضت معنا سنتين ونصف؛ ونحن نفتقدها ولكن نتمنى لها الخير في دورها الجديد في منظمة أكبر. وودعنا أيضاً جيني أووين والتي سوف تكمل دراستها العليا لتحصيل درجة الماجستير في التنمية الدولية؛ وحلت محلها غابرييلا غوزمان التي تعود إلى إنتراك بعد سنة من الدراسة للحصول على ماجستير في الهجرة القسرية. وفي هذه الأثناء، سوف تبدأ مديرة التدريب المفتوح، غابي رومو إجازة الأمومة لفترة ستة أشهر في أيلول/سبتمبر – نتمنى لها حظاً طيباً والسعادة مع طفلها الجديد. وسوف تنضم لنا أوغلا سافاج لتغطي مكان غابي أثناء إجازتها في التدريب المفتوح. إليري ألغما تركت وظيفتها كمساعدة إدارية لتعمل في المالية في جامعة أكسفورد؛ وسوف نفتقد بشدة عملها الفعال وخفة ظلها، ولكن يسرنا الترحيب بغسلين سافاري للقيام بهذا العمل. ويسرنا أيضاً أن نبارك لمديرة الموارد لدينا شيلا ويندسور-ريتشاردز على تخرجها مؤخراً بدرجة ماجستير في المسئولية والممارسة في مجال الأعمال من جامعة باث.

كتبته شيلا ويندسور-ريتشاردز،
مديرة الموارد، إنتراك
وليندا لونكفيست،
باحثة
البريد الإلكتروني: swindsor-richards@intrac.org؛ llonnqvist@intrac.org

الــرقم المعيــاري الــدولي ISBN -1476 1327 تحريــر: حنــا وورن، باحثــة، إنتــراك وجاكلين سميث، مديرة النشر، إنتراك نشر وتوزيع: ووريك للطباعة Warwick Printing Ltd.	إنتراك P.O. Box 563 Oxford OX2 6RZ United Kingdom	هاتف: 851 201 1865 (0) 44+ فاكس: 852 201 1865 (0) 44+ البريد الإلكتروني: info@intrac.org الموقــــــــــع الإلكترونــــــــــي: http://www.intrac.org